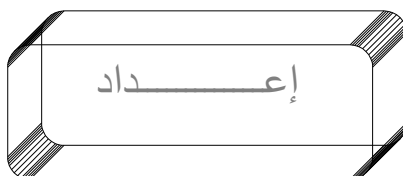


دور الزكاة
في إثراء نظم الضرائب في مجتمع معاصر
مع التطبيق على مصر



دكتور / حسين حسين شحاتة
أستاذ المحاسبة

دور الزكاة في إثراء نظم الضرائب في مجتمع معاصر مع التطبيق على مصر

رقم الصفحة	فهرست المحتويات
٣	.تقدم عام.
٥	المبحث الأول: تحليل عيوب ومشكلات النظام الضريبي المصري.
٥	.تمهيد.
٥	(١ / ١) . تحليل عيوب النظام الضريبي المصري.
٦	(٢ / ١) . تحليل المشكلات المعاصرة للنظام الضريبي المصري.
٩	المبحث الثاني: دور فقه ومحاسبة الزكاة في المساهمة في علاج مشكلات النظام الضريبي المصري.
٩	.تمهيد.
٩	(١ / ٢) . دور الزكاة في علاج مشكلة عدم التوازن بين الضرائب المباشرة والغير مباشرة.
١٠	(٢ / ٢) . دور الزكاة في علاج مشكلة ثقل العبء الضريبي على الفقراء.
١٠	(٣ / ٢) . دور الزكاة في علاج عدم تمشي الإعفاء للأعباء العائلية مع تكاليف الحاجات الأصلية.
١١	(٤ / ٢) . دور الزكاة في علاج مشكلة الغموض والإبهام في نصوص التشريع الضريبي.
١١	(٥ / ٢) . دور الزكاة في علاج مشكلة فقد الثقة بين الممول ومصلحة الضرائب.
١٢	(٦ / ٢) . دور الزكاة في علاج مشكلة التهرب الضريبي.
١٣	(٧ / ٢) . دور الزكاة في علاج مشكلة طول إجراءات وتعدد التحاسب الضريبي.
١٥	. النتائج العامة للدراسة.
١٦	. التوصيات.
١٧	. قائمة المراجع المختارة.

دور الزكاة في إثراء نظم الضرائب في مجتمع معاصر مع التطبيق على مصر

تقديم عام

لقد أخذت مصر منذ صدور القانون ١١٤ لسنة ١٩٣٩م بنظام الضرائب على الدخل بجانب الضرائب غير المباشرة وأدخلت على هذا القانون مئات التعديلات إلي أن صدر القانون ١٥٧ لسنة ١٩٨١م، ثم أدخل عليه عشرات التعديلات.. مما حدى بالحكومة بإجراء التعديلات عليه، ويرجع ذلك إلي العديد من المبررات منها على سبيل المثال:

. تحقيق العدالة الاجتماعية.

. جباية المزيد من الضرائب لتمويل الخزنة.

. تشديد العقوبات ضد التهرب الضريبي.

. تخفيض الأسعار لتحقيق التنمية الاقتصادية.

ولقد عرض مشروع القانون (١) على العديد من الجهات المعنية لاستطلاع الآراء وهذا شيء حميد طيب ومبارك "فلا خير فيه إن لم يقلوها، ولا خير فينا إن لم نسمعها"، وهناك وجهات نظر مختلفة نحو تطوير مشروع القانون وهذا شيء متوقع، فرجال الأعمال لهم مطالب، وأصحاب الرواتب والأجور الثابتة لهم مطالب، ووزارة المالية لها مطالب، وأسائدة المالية العامة والاقتصاد لهم رؤيا، وأسائدة الاقتصاد الإسلامي والزكاة لهم نظرة...، وهكذا فلكل منهم وجهة هو موليتها، ولا بد أن تجتمع وجهات النظر على كلمة سواء تحقق العدل وتمنع الظلم حتي لا تتحول الضرائب إلي مكوس ظالمة يستغيث منها الفقير. ويكاد يجمع أهل العلم ورجال الخبرة والبصيرة ودعاة الإصلاح أن هناك مشاكل يعاني منها النظام الضريبي المصري من أهمها ما يلي:

. مشكلة عدم التوازن بين الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة وثقل العبء الضريبي على الفقراء.

. مشكلة عدم تمشي الإعفاء للأعباء العائلية مع تكلفة الحاجات الأصلية والتغيرات المستمرة في الأسعار.

. مشكلة التهرب الضريبي، ونقص الوعي الضريبي.

. مشكلة فقدان الثقة المتبادلة بين الممول ومصلحة الضرائب.

. مشكلة الغموض والتعارض في نصوص التشريعات الضريبية.

. مشكلة طول إجراءات حسم الخلاف الضريبي.

. مشكلة خضوع الأصول الثابتة أحيانا للضريبة.

. مشكلة صعوبة المنافسة الخارجية بسبب العبء الضريبي.

. مشكلة عدم توافر قاعدة البيانات ونظم المعلومات عن الممولين.

(١) - لقد نشر مشروع القانون في كتاب الأهرام الاقتصادي رقم ١٦٦ أول أكتوبر ٢٠٠١م، من صفحة ٥١ إلي صفحة ٦١.

ويثار تساؤل هام هو: هل يمكن أن يساهم فقه ومحاسبة الزكاة في معالجة المشكلات السابقة؟
حول هذا التساؤل وبيان دور الزكاة في المساهمة في معالجة المشكلات الضريبية المعاصرة في مصر
تدور هذه الدراسة بهدف بيان المنهج الإسلامي في المساهمة في تطوير النظام الضريبي المصري.
ولقد خطط هذا البحث بحيث يقع في مبحثين نظما على النحو التالي:
المبحث الأول: تحليل عيوب ومشكلات النظام الضريبي المصري.
**المبحث الثاني: دور فقه ومحاسبة الزكاة في المساهمة في علاج مشكلات النظام
الضريبي المصري.**
ولقد أوردنا في نهاية البحث أهم النتائج والتوصيات وقائمة بأهم المراجع.

المبحث الأول: تحليل عيوب ومشكلات النظام الضريبي المصري

تمهيد

هناك إجماع بين رجال العلم والتطبيق من المعنيين بالنظام الضريبي المصري أنه يعاني من العديد من النواقص والمشكلات والتي تحتاج إلى الإصلاح، وحتى يكون الإصلاح سديداً لا بد أولاً من التحليل السليم المحايد الموضوعي لتلك النواقص والمشكلات وهذا ما سوف نتناوله في هذا المبحث.

(١ / ١) . تحليل عيوب النظام الضريبي المصري .

بالرغم من التعديلات التي أدخلت على النظام الضريبي المصري منذ نشأته حتى الآن مازالت هناك بعض العيوب والنواقص في طبيعته وهيكله، وفيما يلي نبذة مختصرة عن تلك العيوب.

١ . زيادة نسبة الضرائب غير المباشرة إلى الضرائب المباشرة، ويعتقد فريق كبير من رواد الفكر الضريبي أن هذا يلقي مزيداً من العبء على الطبقة الفقيرة والتي تمثل نسبة عالية من ممولي الضرائب غير المباشرة، بينما يعارض فريق آخر هذا الرأي حيث يرى أن هذا ليس بعيب في النظام الضريبي المصري بل ميزة، لأن معظم ممولي الضرائب المباشرة من القطاع العام وأن أي زيادة في نسبة الضرائب غير المباشرة لا تخرج عن كونها تحويلات وهذا يؤثر على التركيب الاقتصادي للدولة، كما يرون أن الضرائب غير المباشرة تأتي بحصيلة وفيرة.

٢ . يتضمن التشريع الضريبي المصري إعفاءات واستثناءات لبعض الممولين لأغراض غير اقتصادية مثل إعفاء العمد والمشايخ وغيرهم من بعض الضرائب، أو لأغراض تشجيع الفن الذي يتعارض مع القيم والمثل والسلوك السوي مثل إعفاء الممثلين والمغنيين من الضريبة أو تخفيضها عن غيرهم من أصحاب المهن المنتجة.

٣ . عدم توحيد معاملة الأعباء العائلية والإعفاءات للظروف الاجتماعية بين ممولي الضرائب على الدخل، فبعض الممولين يتمتع بهذه الإعفاءات بينما لا يتمتع بها البعض الآخر، وهذا يعتبر إهداراً لمبدأ العدالة الضريبية.

٤ . لا تتماشى الإعفاءات للأعباء العائلية مع الارتفاع المستمر في أسعار ضروريات الحياة وهي المأكل والمشرب والملبس والمأوى، مما يؤدي إلى تدمير صغار الممولين من ذوي الدخل الثابتة مثل الموظفين والعمال وهذا يعتبر إهداراً لمبدأ المقدرة التكاليفية الضريبية.

٥ . يؤدي ارتفاع أسعار بعض الضرائب إلى إحجام رأس المال عن المشاركة في عجلة التنمية الاقتصادية كما يؤدي إلى التهرب من أداء الضريبة سواء بطرق مشروعة أو غير مشروعة، ومن ناحية أخرى يؤدي ارتفاع أسعار الضرائب إلى انخفاض معدل النمو والتوسع وهذا يتناقض مع الأهداف الاقتصادية للضريبة.

٦ . يوجد في التشريع المصري المعاصر بعض الغموض مما يتيح الفرصة للكثير من الممولين إلى التهرب من أداء الضريبة بطرق مشروعة وخصوصاً فئة الممولين الذين يستطيعون الاستعانة بالمحامين

والمحاسبين في مشاكلهم الضريبية أو الذين لهم اتصالات وعلاقات شخصية تساعدهم في تحقيق مآربهم وهذه الظاهرة ملحوظة في التهرب من الرسوم الجمركية.

٧ . إن العقوبات المفروضة على التهرب من الضريبة ليست رادعة كما أنها غير موضوعية، ومما يدل على صحة ذلك أن نسبة التهرب الضريبي في مصر عالية جداً.

٨ . كثرة التعديلات بين الحين والآخر وهذا يتعارض مع مبدأ اليقين.

٩ . تأثر التشريعات الضريبية بالتشريعات الأجنبية تقليداً بدعوى مجازاة التطور والتقدم وهذا في كثير من الأحيان لا يتمشى مع أيدلوجية الشعب المصري الذي يتسم بالقيم والأخلاق.

(١ / ٢) . تحليل المشكلات المعاصرة للنظام الضريبي المصري .

لقد تسببت العيوب والثغرات السابقة إلى خلق العديد من المشكلات الضريبية التي يمكن أن نوجزها في ثلاث مجموعات رئيسية:

- مشكلات هيكل النظام الضريبي .
- مشكلات متعلقة بالتمويل الضريبي .
- مشكلات متعلقة بالإدارة الضريبية .

وفيما يلي تحليل لطبيعة كل مجموعة من المجموعات السابقة.

أولاً: تحليل هيكل النظام الضريبي المصري

تتمثل أهم مشاكل النظام الضريبي المصري في الآتي:

- ١ . مشكلة الموازنة بين الأغراض الاجتماعية والأغراض الاقتصادية .
- ٢ . مشكلة الموازنة بين الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة من حيث العبء الضريبي .
- ٣ . مشكلة الموازنة بين الضرائب المركزية والضرائب المحلية .
- ٤ . مشكلة تطوير الإطار العام للنظام الضريبي بما يتفق مع الاتجاهات العالمية في هيكل النظم الضريبية الوضعية .

ثانياً: تحليل مشكلات التطبيق

تتمثل أهم المشكلات التي تظهر في مجال التطبيق في الآتي:

- ١ . مشكلة انخفاض الوعي الضريبي وإقناع الممولين بأن أداء الضريبة واجب قومي .
- ٢ . مشكلة الآثار السيئة للضريبة على نفسية وسلوك دافعي الضرائب .
- ٣ . مشكلة ارتفاع أسعار الضرائب في ظل التضخم النقدي فوق الطاقة الضريبية للممول .
- ٤ . مشكلة محاسبة بعض الممولين نظراً لطبيعتهم الخاصة مثل الحرفيين .
- ٥ . مشكلة صعوبة إمساك دفاتر وحسابات منتظمة بالنسبة لبعض الممولين .
- ٦ . مشكلة تعدد المحاسبة أمام أكثر من مأمورية ضرائب نظراً لاتباع نظام التوزيع النوعي لمأموريات الضرائب .

٧ . مشكلة الشعور بعدم العدالة الضريبية بين بعض طوائف الممولين حيث يشعر صغار الممولين بتهرب كبار الممولين من أداء الضرائب المستحقة عليهم مع تجاهل أو جهل مصلحة الضرائب .
٨ . مشكلة الإرهاب الضريبي الذي يخشاه كل من يدخل إلي مجال الأعمال بسبب سلوكيات بعض العاملين في مأموريات الضرائب .

٩ . مشكلة شعور الممول بعدم الاستفادة المباشرة من أداء الضرائب المستحقة عليه واقتناعه بأن الضريبة تحصل بالحق ولا تتفق بالحق، بل تتفق ببذخ في الباطل .

ثالثاً: تحليل مشكلات تتعلق بالإدارة الضريبية

يمكن تبويب المشاكل المتعلقة بالإدارة الضريبية في مصر إلي مجموعتين رئيسيتين هما:

مشاكل متعلقة بالعمل ذاته وتتمثل في الآتي:

- ١ . مشكلة فقد الثقة بين الجهاز الضريبي وبين الممولين، وتنتج هذه المشكلة من أساليب الإعلان واتباع سياسة الإرهاب الضريبي وبعض التشريعات الضريبية التي تسبب الرعب لدي الممول .
 - ٢ . مشكلة عدم توافر المعلومات والبيانات الكافية عن بعض الممولين أو صعوبة الحصول عليها في الميعاد المناسب سواءً أكان ذلك على مستوى المأمورية أو على مستوى الإدارات العامة أو على مستوى الجهاز الضريبي برمته .
 - ٣ . مشكلة تأخر وصول القوانين الضريبية الجديدة والتعليمات التفسيرية لها إلي المأمور الضريبي في الوقت المناسب مما يترتب عليه مشاكل عند محاسبة الممولين .
 - ٤ . مشكلة كثرة البيانات المعلومات المطلوبة سواءً أكانت بصفة دورية أو بصفة غير دورية من مأمور الضرائب وهذا بدون شك يضيع الكثير من وقته الذي كان يمكن الاستفادة منه في الأعمال الفنية وإنجاز بعض الأعمال المتأخرة .
 - ٥ . مشكلة عدم توافر المكان المناسب للمأمور لأداء العمل وهذا بدون شك يقلل من الكفاءة الإنتاجية ويؤثر على النواحي النفسية للمأمور .
 - ٦ . مشكلة عدم وجود نظام سليم لحفظ البيانات التي ترد عن الممولين حيث ثبت بالدليل العملي فشل نظام الملفات بسبب ضياع الأوراق منها سواءً بقصد أو بدون قصد، ويترتب على هذا كله وجود خلافات بين الممول والمأمور .
 - ٧ . مشكلة عدم توافر الوسائل الآلية والإلكترونية التي تساعد المأموريات الضريبية في تحليل البيانات وقياس الوعاء الضريبي وحساب مقدار الضريبة المستحقة بسرعة .
 - ٨ . مشكلة عدم وجود نظام سليم لتوصيل الخطابات الصادرة إلي الممولين مما يؤدي إلي ضياعها ويترتب على ذلك العديد من المشاكل التي يقع الممول فريسة لها .
 - ٩ . مشكلة الضغوط التي أحياناً تفرض على العاملين على شئون الضرائب من قبل الوساطات العليا وأصحاب النفوذ مما يؤدي إلي عدم استقلاله الكامل في ضوء مبادئ العدالة التي يهدف إليها النظام الضريبي، وتبرز هذه الظاهرة بصورة واضحة جليلة في الجمارك والمحاسبة الضريبية للمهن الحرة .
- مشاكل تتعلق بأشخاص الجهاز الإداري الضريبي:

١ . مشكلة فقد الثقة بين المأمور والمستويات الإدارية العليا في مصلحة الضرائب، كما هو موجود دائماً بين أي رئيس ومروؤسيه ويترتب على ذلك إشاعة المعلومات التي أحياناً تسئ إلي سمعة مأمور الضرائب.

٢ . مشكلة عدم وجود حوافز مادية عادلة بالحق تتناسب مع الجهود التي يبذلها المأمور الضريبي مع متطلبات حياته الضرورية وهي المأكل والمشرب والملبس والمأوي حتي لا يوسوس له الشيطان أمام المغريات الوظيفية ولاسيما وأن معظم أعماله تعتمد على التقدير الشخصي الذي ربما يتأثر بالنوازع المادية والعاطفية.

٣ . مشكلة عدم وجود حافز معنوي فعال يقوم على مبدأ الشوري والنصيحة وتبادل الآراء وكثيراً ما تصدر القوانين والتشريعات الضريبية دون استشارة ممثلي العاملين في المجال الضريبي.. بحجة أن ذلك يعبر عن اتجاه القيادة السياسية.

٤ . مشكلة عدم توافر القدوة الحسنة للعاملين في الحقل الضريبي إذ يترتب على الضغوط المفروضة عليهم من قبل مروؤسيهم لتحقيق أغراض شخصية فقد الثقة وأصبح العمل يحكمه مبدأ اليوم لك وغداً لي.

تعقيب

ولقد ناقشنا في الصفحات السابقة أهم العيوب والثغرات الموجودة في النظام الضريبي وما تولد عن ذلك من مشاكل وهذا أدى إلي ظهور العديد من الاتجاهات نحو الإصلاح من هذه الاتجاهات: المنهج الإسلامي وهذا ما سوف نتناوله في الصفحات التالية.

المبحث الثاني: دور فقه ومحاسبة الزكاة في المساهمة في علاج مشكلات النظام الضريبي المصري تمهيد

لا يعتبر الإسلام مسئولاً عن مشكلات نشأت بسبب عدم تطبيق مفاهيمه ونظمه في حلبة الحياة، ولكن يمكن أن يساهم بدور فعال في علاجها بهدف تهيئة البيئة والمناخ لتطبيقه وفقاً لمنهج التدرج في التطبيق.

وفي هذا المبحث نحاول بيان دور فقه ومحاسبة الزكاة في المساهمة في تقديم رؤي تساعد في علاج العيوب والمشكلات الكامنة في النظام الضريبي المصري.

(٢ / ١) . دور الزكاة في علاج مشكلة عدم التوازن بين الضرائب المباشرة وغير المباشرة.

لقد أشار علماء المالية العامة والضرائب أن نسبة الضرائب غير المباشرة إلي الضرائب المباشرة حوالي ٧٥% إلي ٢٥%، وفي هذا ظلم يقع على الطبقة الفقيرة:

ويتمثل المنهج الإسلامي لمعالجة هذه المشكلة إذا ما طبق نظام زكاة المال في الآتي:

١ . إعادة النظر في تقليل نسبة الضرائب غير المباشرة لأنها تؤدي إلي غلاء الأسعار لإمكانية نقل عبئها على المستهلك والإسلام لا يحبذها، والأدلة الشرعية على ذلك قول الرسول صلى الله عليه وسلم

عندما انتهى من بناء السوق الإسلامية في المدينة: "هذه سوقكم، فلا تتجروا فيها ولا يفرض عليها الخراج" أي لا يفرض على المعاملات رسوم أو ضرائب.

٢. تقدر رسوم على الخدمات التي تقدمها الحكومة للأفراد بالعدل ويتحملها المسلم وغير المسلم وبذلك يتحقق مبدأ السببية من استفاد بخدمة يتحمل كلفتها.

٣. تفرض رسوم على الواردات الأجنبية للتجار غير المسلمين تطبيقاً لقاعدة المعاملة بالمثل، ويجوز إعفاء بعض الواردات إذا كانت من الضروريات والحاجيات والتي تتعلق بمقاصد الشريعة الإسلامية وهي حفظ النفس وحفظ العقل وحفظ العرض وحفظ المال.

يتضح من التحليل السابق أنه لو طبق نظام زكاة المال لعلجت مشكلة الخلل في الهيكل الضريبي بين الضرائب المباشرة وغير المباشرة.

(٢ / ٢) دور الزكاة في علاج مشكلة ثقل العبء الضريبي على الفقراء

يكاد يجمع علماء المالية العامة والضرائب على ثقل العبء الضريبي على الطبقة الفقيرة في مصر وعدم قدرة هذه الطبقة على تحمل الضرائب بصفة عامة والضرائب الغير مباشرة بصفة خاصة.

ويري فريق آخر من علماء المالية والضرائب أنه يجب التركيز على الضرائب على الدخل التي ينخفض فيها العبء الضريبي على الفقراء وهذا يحقق حصيلة أوفر وعدالة أكثر دون تعريض مستوي الأسعار لكثير من التقلبات وهذا الرأي يتمشي نسبياً مع المنهج الإسلامي، والذي يتمثل في الآتي:

١. تخفيض نسبة الضرائب غير المباشرة وفي هذا تخفيضاً للعبء على الطبقة الفقيرة وبحقق العدالة.
٢. رفع نسبة الإعفاء للأعباء العائلية وربطة بالتغيرات المستمرة في الأسعار ويمكن الاستفادة من مبدأ النصاب المطبق في زكاة المال.

٣. إذا كان حصيلة الزكاة والضرائب لا تكفي لمصارفها ففي هذه الحالة وطبقاً لشروط فقهية، تؤخذ أموالاً إضافية فقط من الأغنياء وأساس ذلك إجابة الرسول صلى الله عليه وسلم عندما سئل: "أفي المال حق غير الزكاة يا رسول الله؟"، قال: نعم".

٤. تخفيض أسعار الضرائب لتتمشي مع أسعار الزكاة.

٥. إخضاع الأصول الثابتة التي تقتني لأغراض الحاجات الأصلية للإنسان للضريبة كما هو الحال في الزكاة لتخفيض العبء من على الممول وعدم المساس بالمقدرة الإنتاجية له.

(٢ / ٣) دور الزكاة في علاج عدم تمشي الإعفاء للأعباء العائلية مع تكاليف الحاجات الأصلية

لقد استغاث صغار الممولين من أن الإعفاء المقرر للأعباء العائلية لا يتمشي مع الارتفاع المستمر في الأسعار من ناحية ومع تكلفة الحاجات الأصلية من ناحية أخرى كما لم يأخذ في الاعتبار عدد أفراد من يعولهم، ولقد سبب ذلك عدم قدرة الممول على دفع الضريبة.

ويتمثل المنهج الإسلامي لمعالجة هذه المسألة، في أنه عند تطبيق نظام زكاة المال سيكون الإعفاء على النحو التالي:

١. خصم تكاليف الحاجات الأصلية للممول ومن يعولهم في ضوء الضوابط الشرعية والتي من أهمها عدم الإسراف المشار إليه في البند السابق النصاب.

٢ . لا تسري الضريبة إلا إذا وصل المال الباقي بعد خصم تكلفة الحاجات الأصلية المشار إليها في البند السابق النصاب.

٣ . يحدد النصاب في فقه الزكاة على أساس عيني أو وزني أو مثل أو قدر وبذلك يتحرك مع تحرك الأسعار ارتفاعاً وهبوطاً وهذا أساس العدالة الاجتماعية.

٤ . بالإضافة إلي ما سبق وكما ذكرنا من قبل، أنه لا تؤخذ ضرائب ولا زكاة من الفقير في حالات الحاجة بل تؤخذ من الغني فقط.

(٢ / ٤) . دور الزكاة في علاج مشكلة الغموض والإبهام في نصوص التشريع الضريبي

لقد تبين من دراسة التشريع الضريبي المصري أنه يتضمن ما يلي:

- ١ . نصوص معطلة ليس لها نصيب من التطبيق العملي لأنها غير واقعية أو منطقية.
- ٢ . نصوص غامضة مبهمة يصعب تفسيرها، بل تكثر الاجتهادات في بيانها ويترتب على ذلك ضرر وضرار وظلم وأكل أموال الناس بالباطل.
- ٣ . نصوص مكررة في أكثر من موضع إما للتأكيد أو بسبب عدم التنسيق بين التشريعات الضريبية وغيرها.

ويمكن الاستفادة من مفاهيم وأسس الزكاة في علاج هذا الغموض والتي تنسم بالخصائص الآتية:

- ١ . يحدد ويقاس وعاء زكاة المال طبقاً لقواعد كلية مستنبطة من مصادر الشريعة الإسلامية التي لا تتبدل ولا تتغير وهذه القواعد ليس فيها اختلاف بين فقهاء المسلمين.
- ٢ . تنسم القواعد الكلية لزكاة المال بالعالمية، لا يحدها مكان أو إقليم، كما تنسم بالشمولية إذ تطبق على كافة الأموال والإيرادات الخاضعة للزكاة، كما أنها تتفق مع المنطق والفطرة.
- ٣ . تخضع التفاصيل والأساليب والإجراءات الخاصة بزكاة المال للاجتهاد لتحقيق المرونة في التطبيق.

(٢ / ٥) . دور الزكاة في علاج مشكلة فقد الثقة بين الممول ومصلحة الضرائب

تعاني مصلحة الضرائب من انخفاض الوعي الضريبي وإقناع الممولين بأن أداء الضريبة واجب قومي، كما يستشعر بعض الممولين بآثار نفسية عليهم بسبب سوء المعاملة أحياناً، والشعور بعدم العدالة الضريبية أحياناً أخرى وأنه لا يستفيد مباشرة من الضريبة التي يدفعها.. وهذا كله يقود إلي مجموعة من الآثار التي تؤدي إلي فقدان الثقة بين الممول ومصلحة الضرائب أو على الأقل فتورها وضعفها. وهذه المشكلة غير قائمة في ظل تطبيق نظام زكاة المال وذلك للأسباب الآتية:

- ١ . أن المزكي يؤمن إيماناً راسخاً بأن زكاة المال فريضة من الله تبارك وتعالى وركناً من أركان الإسلام وأنها تطهير للمال والمجتمع.
- ٢ . إيمان المزكي بأن هذه الزكاة حق مقدر من الله سبحانه وتعالى للفقراء والمساكين وغيرهم من مستحقي الزكاة وأنها ليست هبة أو منة أو تبرعاً من الغني إلي الفقير .
- ٣ . إيمان المزكي بأن هذه الزكاة تحصيل بالحق وتتفق بالحق وتمنع من الباطل، وهذا يجعله يتعاون مع العامل على الزكاة في التحصيل والصرف.

٤ . تؤدي العلاقة بين الفقير والغني وبين الغني والعامل على الزكاة وبين الفقير والعامل على الزكاة إلى وجود الثقة فالعامل على الزكاة بالحق مثل المجاهد في سبيل الله تبارك وتعالى، والمزكي طالباً الأجر من الله تبارك وتعالى أن يضاعف الله تبارك وتعالى له في الثواب والفقير الصابر يرزقه الله تبارك وتعالى من حيث لا يحتسب.

وبهذا يتضح أن الثقة القوية بين المزكي والعامل على الزكاة قوامها القيم العقائدية والمثل العالية والسلوكيات السوية ويمكن الاستفادة من المفاهيم السابقة في مجال الضرائب إذا أخذت بالحق وأنفقت بالحق ومنعت من الباطل.

(٢ / ٦) . دور الزكاة في علاج مشكلة التهرب الضريبي

تحتل مشكلة التهرب الضريبي مكان الصدارة بين المشكلات الضريبية في مصر، ولقد بذلت جهود طيبة لمعالجة هذه المشكلة واقترحت معالجات شتى من أبرزها ما يلي:

١ . تنمية الوعي الضريبي.

٢ . تخفيض سعر الضرائب ليتناسب مع المقدرة التكليفية.

٣ . توفير المقومات المادية والمعنوية لمأموري الضرائب.

٤ . تطوير نظام البطاقة الضريبية ونظام الخصم والإضافة.

٥ . إعادة النظر في عقوبات التهرب بأن تكون صارمة.

ونحن لا نقلل من الجهود التي بذلت وما زالت، والنتائج مازالت غير شافية ومرضية.

والمنهج الإسلامي لمعالجة هذه المشكلة هو نفسه السابق الإشارة إليه في معالجة مشكلة فقد الثقة بين الممول ومصلحة الضرائب بالإضافة إلى ما سبق ذكره، نجد أن فقه الزكاة قد تضمن مجموعة من الضوابط التي تقلل التهرب من زكاة المال من أبرزها ما يلي:

١ . التزام العاملين على الزكاة بالقيم والمثل والأخلاق الطيبة وهذا هو المعيار لاختيارهم.

٢ . علم العاملين على الزكاة وهذا يساعدهم في حساب وتحصيل وصرف الزكاة بالحق.

٣ . معرفة الممول بما عليه من حقوق مالية ومنها زكاة المال ففي ذلك مساعدة على أداء الزكاة.

٤ . العقاب الرادع للمتهرب من أداء الزكاة، ومصادرة جزء من ماله كما قال رسول الله ﷺ : " من أداها فله أجره ومن منعها فإننا أخذوها وشطر ماله عزمة من عزمات ربنا لا يحق لمحمد ولا لآل محمد منها شيئاً " (البخاري)

ولقد طبقت هذه الضوابط في صدر الدولة الإسلامية، وحققت المقاصد الأساسية لزكاة المال، ونجد أنه في عهد سيدنا أبو بكر الصديق رضي الله عنه كانت حرب الردة، وقال قولته المشهورة: " والله لأقاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة، فإن الزكاة حق المال، والله لو منعوني عقلاً كانوا يؤدونه لرسول الله لقاتلتهم على منعها " .

(٢ / ٧) . دور الزكاة في علاج مشكلة طول إجراءات وتعقد التحاسب الضريبي

من بين مشكلات العمل الضريبي في مصر هي طول الإجراءات وتعقيدها وهذا يرجع إلى مجموعة من الأسباب نذكر منها على سبيل المثال ما يلي:

- ١ . قلة عدد مأموري الضرائب بالنسبة لعدد الممولين .
 - ٢ . عدم توافر البيانات والمعلومات الكافية عن الممولين .
 - ٣ . عدم توافر الأماكن المجهزة والمناسبة للمأمور .
 - ٤ . عدم وجود نظام معلومات متكامل بالمأمورية .
 - ٥ . عدم توافر الإمكانيات الآلية والإلكترونية التي تساعد المحاسب .
 - ٦ . وجود الضغوط الخارجية على بعض مأموري الضرائب .
- والمشكلات السابقة غير قائمة في ظل نظام زكاة المال وذلك لعدد من الأسباب من بينها ما يأتي:
- ١ . استشعار الممول بأن الله عز وجل يراقبه في كل تصرفاته يمنعه من إخفاء أي معلومات عن العامل على الزكاة .
 - ٢ . وجود جماعة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر تساعد العامل على الزكاة في أداء واجبه .
 - ٣ . المحاسبة أمام عامل واحد في الزكاة يمكن من أداء العمل بسهولة ويسر بدون تأخير .
 - ٤ . الثقة بين العامل على الزكاة والمزكي واستشعار الإثابة من الله تبارك وتعالى تنجز العديد من الأعمال بدون تأخير .
 - ٥ . عدم تأخير الزكاة عن مواعيدها المحددة تساعد في إنجاز الأعمال .
 - ٦ . وضوح القواعد الشرعية لزكاة المال يساعد في أداء العمل بسهولة ويسر .
- يتضح جلياً من الأدلة السابقة أن مشكلة تعقد وطول إجراءات المحاسبة غير قائمة بنفس الدرجة في ظل نظام زكاة المال، كما أن المتابعة والمراقبة من أجهزة الدولة تساهم مساهمة جيدة في تذليل العديد من الصعوبات والمعوقات التي قد تظهر .

النتائج العامة للبحث

لقد تناولنا في هذا البحث أهم العيوب والمشكلات القائمة في النظام الضريبي المصري، والتي أوجت للمسؤولين إلي ضرورة التعديل والتطوير بما يحقق العدالة المنشودة.

ولقد تعددت وجهات النظر عندما طرحت الملامح الأساسية للتعديل ومساهمة من المنهج الإسلامي في هذا المجال فقد تناولنا دور فقه ومحاسبة الزكاة في معالجة بعض المشكلات وتم التركيز على الآتي:

١. دور الزكاة في علاج مشكلة عدم التوازن بين الضرائب المباشرة وغير المباشرة.
٢. دور الزكاة في علاج مشكلة ثقل العبء الضريبي على الفقراء.
٣. دور الزكاة في علاج عدم تمشي الإعفاء للأعباء العائلية مع تكاليف الحاجات الأصلية.
٤. دور الزكاة في علاج مشكلة الغموض والإبهام في بعض نصوص التشريع الضريبي.
٥. دور الزكاة في علاج مشكلة فقد الثقة بين الممول ومصلحة الضرائب.
٦. دور الزكاة في علاج مشكلة التهرب الضريبي.
٧. دور الزكاة في علاج مشكلة طول إجراءات وتعدد التحاسب الضريبي.

وخلصنا إلي أنه يمكن الاستفادة من مفاهيم وأسس الزكاة وعلاج بعض المشكلات المذكورة بعاليه، وفي إطار تطبيق نظام الزكاة مع نظام الضرائب تحقيق العدالة بين المسلم وغير المسلم من حيث الأعباء وعدم المساس بعقيدة كل منهما، وأساس ذلك قول الله تبارك وتعالى: **{لا إكراه في الدين فقد تبين الرشد من الغي}**، وتطبيقاً للقاعدة العامة: " لهم ما لنا وعليهم ما علينا " .

والله يقول الحق وهو يهدي السبيل

التوصيات

في ضوء النتائج العامة التي توصل إليها الباحث نوصي بالآتي:

التوصية الأولى: ربط الإعفاء للأعباء العائلية بتكلفة الحاجات الأصلية للممول ومن يعول بدون محددات مع الأخذ في الاعتبار التغيرات المستمرة في الأسعار.

التوصية الثانية: تخفيض أسعار الضرائب وأن تتراوح بين ٢.٥ % و ٢٠ % أسوة بما هو مطبق في فقه ومحاسبة الزكاة

التوصية الثالثة: إعفاء معاملات الأصول الرأسمالية من كافة أنواع الضرائب والرسوم للتحفيز على التطوير والتحديث والنمو أسوة بما هو مطبق في فقه ومحاسبة الزكاة.

التوصية الرابعة: تجنب الازدواج الضريبي مهما تغيرت الأسماء والألفاظ والمصطلحات... فالضرائب والرسوم والأتاوات كل هذا تحويل من أموال الأفراد إلي خزينة الدولة وهذا ما نادى به الزكاة حيث يقول الرسول: " لا نثية في الزكاة".

التوصية الخامسة: الاهتمام بالقيم والأخلاق والسلوكيات عند تعامل المأمور مع الممول، وتعامل الممول مع المأمور فهذا يقوي الثقة.

التوصية السادسة: أن تحصل الضريبة بالحق، وتتفق بالحق، وتمنع من الباطل فهذا من بواعث ودوافع عدم التهرب.

قائمة المراجع المختارة

- إيضاح: لقد اعتمدنا في إعداد هذا البحث على خبراتنا العملية كمحاسب قانوني وخبير زكاة وضرائب، وعلى ثقافتنا الضريبية كأستاذ لهذه المادة منذ أكثر من ٢٢ عاماً، فما ورد في هذا البحث هي خواطر وآمال.
- ولمن يريد الحصول على مزيد من المعرفة يمكن الرجوع إلى المراجع الآتية:
- د. أحمد عبد المولي الصباغ: "المحاسبة الضريبية في إطار نظم الضريبة الموحدة على الدخل"، دار الثقافة العربية، ١٩٩٥م.
- د. السيد عبد المولي: "النظام الضريبي المصري"، دار النهضة العربية، ١٩٩٠م.
- د. جلال الشافعي: "المحاسبة الضريبية على أرباح شركات الأموال"، الطبعة الثانية، ١٩٩٦م.
- د. جلال مطاوع إبراهيم: "المحاسبة الضريبية على دخول الأشخاص الطبيعيين وفق أحكام القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١م"، دار الثقافة العربية، ١٩٩٠.
- حسن العزباوي وآخرون: "ضرائب الدخل فحصاً، تشريعاً وتنفيذاً، حجزاً وتحصيلاً، الطبعة الثانية، ١٩٨٦م.
- د. حسن محمد كمال، د. سعيد عبد المنعم محمد: "الضريبة الموحدة على دخل الأشخاص الطبيعيين: شرح وتحليل"، الطبعة الأولى، ١٩٩٤م.
- د. حسن محمد كمال، د. سعيد عبد المنعم محمد: "النظم الضريبية المقارنة تأصيل علمي وعملي".
- د. حسن محمد كمال، د. سعيد عبد المنعم محمد: "مشكلات ضريبية تحليلها واقتراحات علاجها".
- د. حسين حسين شحاتة: "المحاسبة على الضريبة الموحدة على الدخل مع إطلاله إسلامية"، مركز توزيع الكتب، تجارة الأزهر، ١٩٩٨م.
- د. حسين حسين شحاتة: "التطبيق المعاصر للزكاة"، دار النشر للجامعات، ٢٠٠١م.
- د. ذكريا محمد بيومي: "موسوعة الضريبة الموحدة على دخل الأشخاص الطبيعيين والمواد الملحق بها"، عالم الكتب، ١٩٩٤م.
- د. عاطف صدقي، د. محمد الرزار: "التشريع الضريبي المصري"، ١٩٩٥م.
- محمد بدران: "مجموعة قوانين الضرائب في مصر"، الطبعة الخامسة، يوليو ١٩٩٠م، المجلد الأول والثاني المطبعة العالمية.
- د. محمد كمال أبو عجوه: "الإعداد والفحص الضريبي"، ١٩٩٤م.
- محمود المرسي لاشين: "المحاسبة الضريبية مع دراسة إسلامية مقارنة"، ١٩٩٣م.